

بنك الكويت الوطني
الربع الأول من العام 2022
مؤتمر المستثمرين/ المحليين
21 أبريل 2022



بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح للربع الأول لعام 2022

الأحد، الموافق 24 أبريل 2022

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الخميس الموافق 21 أبريل 2022 في الساعة الثانية عشرراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركون من البنك:

السيد/ عصام الصقر – نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي – المدير المالي للمجموعة بالإنبابة

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال المؤسسي

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانثيز من المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

إلينا سانثيز:

مساء الخير جميعاً.

معكم إلينا سانثيز من المجموعة المالية هيرميس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للربع الأول لعام 2022. ينضم إلينا اليوم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة بالإنباء في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً إلينا.

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية للربع الأول لعام 2022.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطعية المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية من قبل السيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم ننتقل إلى السيد/ سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة بالإنباء، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننتقل أخيراً للإجابة على أسئلتكم بالترتيب الذي وردت به. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الإلكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الإلكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

شكراً لك أمير.

عصام الصقر:

مساء الخير أو صباح الخير لكم جميعاً.

شكراً لكم للانضمام إلينا في المؤتمر الخاص بمناقشة النتائج المالية للربع الأول من العام 2022.

يسعدني أن أنضم إليكم اليوم لاطلاعكم على ما شهدته البيئة التشغيلية بشكل عام وأداء بنك الكويت الوطني بشكل خاص خلال الربع، بالإضافة إلى مبادراتنا الاستراتيجية الرئيسية المتعلقة بالفترة المتبقية من العام الجاري .

على صعيد الاقتصاد الكلي، فقد تجاوزت التوترات الجيوسياسية عالمياً تداعيات جائحة كوفيد لتسيطر على المشهد وتمثل مصدر القلق الرئيسي في الأسواق، كما أثارت بعض المخاوف بشأن مسار التعافي الاقتصادي.

أما على مستوى الكويت، فقد شهدت البيئة التشغيلية استمراراً لبعض مظاهر التعافي خلال الربع الأول من العام 2022، على الرغم من استمرار حالة التأزيم السياسي، بدعم من تحسن وتيرة الإنفاق الاستهلاكي وزيادة إنتاج النفط وتحسن الأسعار، الأمر الذي انعكس إيجاباً على معنويات وأنشطة الأعمال.

وتشير توقعاتنا إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام 2022 بنحو 8.5% على خلفية زيادة إنتاج وأسعار النفط، بينما نتوقع نمو الناتج المحلي غير النفطي بنحو 4% لهذا العام.

وعلى صعيد أسواق المشاريع، فقد بلغت قيمة ترسيات المشاريع 110 ملايين دينار كويتي خلال الربع الأول. وعلى الرغم من أن هذا الرقم لا يرقى إلى مستوى التوقعات نتيجة بطء إجراءات اعتماد المشاريع، فضلاً عن المشاكل المتعلقة بسلاسل التوريد، إلا أننا نتوقع انتعاشاً تدريجياً في أنشطة ترسية المشاريع خلال الفترة المتبقية من العام، حيث تتراوح تقديراتنا لقيمة المشاريع المقرر ترسيته خلال الأشهر القادمة بين 2.5 و3.0 مليار دينار كويتي.

وبالانتقال إلى أداء بنك الكويت الوطني، فقد واصل البنك اقتناص فرص النمو الناتجة عن تحسن معنويات الأعمال، ما سمح لنا بتحقيق إيرادات جيدة ونمو قوي في الأرباح وترسيخ مكانتنا الريادية في السوق.

وخلال الربع الأول من العام 2022، حقق بنك الكويت الوطني صافي ربح قدره 116.6 مليون دينار كويتي بنمو نسبته 38.3% على أساس سنوي. ويرجع النمو الكبير في صافي الربح إلى تحسن اتجاهات الربحية وكذلك استمرار عودة تكلفة المخاطر إلى مستوياتها الطبيعية.

كما أحرزنا تقدماً ملحوظاً في تنفيذ أجندتنا الاستراتيجية نحو التحول الرقمي وتنفيذ المبادرات التكنولوجية. وقد استقبلنا العام 2022 بموقف قوي يدعمه ما حققناه من نجاح على الصعيد التشغيلي خلال الجائحة، حيث برهنت تجربتنا خلال تلك الظروف على حصافة استراتيجية المجموعة للتنويع ومرونة نموذج أعمالنا وقدرتنا على تخطي الأزمات.

علاوة على ذلك، فقد قمنا خلال هذا الربع بتعزيز جهودنا لتضمين ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في استراتيجياتنا وخطط أعمالنا طويلة المدى. وفي مارس 2022، قام بنك الكويت الوطني بإطلاق إطار عام للتمويل المستدام بهدف دمج المعايير البيئية والاجتماعية في ممارسات أعمالنا لدعم التحول إلى اقتصاد أكثر استدامة؛ تماشياً مع رؤية كويت جديدة 2035. وبالتوازي مع ذلك، قمنا أيضاً بالإعلان عن هدفنا المتمثل في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن أنشطتنا التشغيلية بنسبة 25% بحلول العام 2025، كأحد المبادرات البيئية الرئيسية في إطار التزامنا بتحقيق الاستدامة.

إلى هنا أصل إلى ختام حديثي، وننتقل الآن إلى سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة بالإجابة، والذي سوف يستعرض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل.

شكراً لك سيد/ عصام.

سوجيت رونغي:

يسعدني أن أعتنم هذه الفرصة لاطلاعكم على نتائجنا المالية للربع الأول من العام 2022.

لقد قمنا مؤخراً بالإعلان عن تسجيل صافي أرباح بقيمة 116.6 مليون دينار كويتي للربع الأول من العام 2022 بارتفاع نسبته 38.3% عن الفترة المماثلة من العام الماضي. وتعكس هذه النتائج الأداء القوي للمجموعة وتبرهن على النمو المستمر في حجم أعمالنا.

وقبل الخوض في المعلومات التفصيلية لنتائجنا المالية، أود أولاً أن أتحدث بإيجاز عن البيئة التشغيلية العامة خلال هذا الربع.

كان عام 2021 عام التعافي بعد ما شهدناه من فترات صعبة للغاية خلال العام 2020. وخلال الربع الأول من العام 2022 استفادة الأوضاع العامة للبيئة التشغيلية من ارتفاع أسعار النفط، والتشغيل الكامل للمطارات وفتح السفر، وتحسن وتيرة النشاط التجاري والزيادة الكبيرة في معدلات توزيع اللقاحات في الكويت. وقد بدأ الاتجاه الصعودي لدورة أسعار الفائدة، والذي من المتوقع أن يستفيد منه البنك خلال الأرباع القادمة. ومع ذلك، فلا يزال هناك بعض من عدم اليقين فيما يتعلق بعودة ظهور الجائحة في مناطق معينة من العالم واستمرار التحديات الجيوسياسية. إلا أننا نبقى متفائلين باستمرار تحسن البيئة التشغيلية بشكل عام خلال الأشهر المقبلة.

نتحول الآن إلى نتائجنا المالية للربع الأول من العام 2022.

يعكس ارتفاع صافي الربح بواقع 32.3 مليون دينار كويتي (الموضح أمامكم في أعلى الجانب الأيسر من هذه الشريحة) ونمو نسبته 38.3% على أساس سنوي الأداء القوي للمجموعة بدعم من النمو في حجم أعمالنا وزيادة الإيرادات التشغيلية وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر انخفاض القيمة. وبشكل خاص، سجلت محفظة قروض المجموعة نمواً قوياً بنحو 330 مليون دينار كويتي، وبما نسبته 1.7% خلال الربع الأول من العام 2022 على أساس فصلي.

وكما هو موضح أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض، بلغ الفائض التشغيلي (الربح قبل احتساب المخصصات والضرائب) للربع الأول من العام 2022 نحو 144.5 مليون دينار كويتي، بارتفاع قدره 5.1 مليون دينار كويتي مقارنة بالربع الأول من العام 2021. كما ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية في الربع الأول 2022 بنحو 15 مليون دينار كويتي، وما نسبته 6.8%، فيما ارتفعت التكاليف بنحو 9.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وبالمثل، تجاوز الفائض التشغيلي للربع الأول من العام 2022 الفائض التشغيلي للربع السابق بنسبة 8.9% على خلفية زيادة قوة الإيرادات التشغيلية وانخفاض هامشي للتكاليف. ونتيجة لذلك، ارتفع صافي الربح للربع الأول من العام 2022 بنحو 9.1 مليون دينار كويتي، بما نسبته 8.5% مقارنة بالربع الرابع من العام 2021.

وسوف نتطرق بمزيد من التفصيل إلى أهم العوامل المحركة للتغير في الإيرادات والهوامش والتكاليف بعد قليل.

ويواصل مزيج الإيرادات التشغيلية المبين في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض إظهار مزيجاً جيداً، حيث شكلت الإيرادات من غير الفوائد 29% من مصادر الإيرادات.

نتنقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سنلقي نظرة على أداء صافي إيرادات الفوائد والعوامل المحركة لهذا الأداء.

بلغ صافي إيرادات الفوائد للربع الأول من العام 2022 (الموضح في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض) 168.7 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 3.9% عن نفس الفترة من العام 2021، حيث استفاد من ارتفاع حجم الإقراض وغيرها من الأصول المدرة للفوائد على مستوى القطاعات والمناطق الجغرافية للمجموعة.

ويعكس الرسم البياني في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض ارتفاع متوسط صافي هامش الفائدة للربع الأول من العام 2022 والبالغ 2.14% وتحسن بواقع 3 نقاط أساس مقارنة بالربع الرابع من العام 2021، مع بقائه دون مستوياته المسجلة خلال الربع الأول من العام 2021 بواقع 12 نقطة أساس.

وخلال الربع الحالي، بلغ متوسط العائد للمجموعة 2.95%، مقارنة بنحو 3.01% للربع الأول من العام 2021. بينما ارتفعت تكلفة التمويل للمجموعة خلال هذا الربع نحو 0.92%، مقارنة بنحو 0.85% لنفس الفترة من العام الماضي. ويعزى ارتفاع تكلفة التمويل بشكل أساسي إلى إعادة تسعير الودائع بأسعار السوق المتزايدة والودائع ذات الأجل الأطول التي حصلت عليها المجموعة.

واستمر النمو في الودائع منخفضة التكلفة الذي شهدناه في العام الماضي إلى حد ما خلال هذا الربع. كما قامت المجموعة بحجز وودائع ذات أجل أطول في ضوء الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة والتي بدأت تنعكس بالفعل على أسعار الفائدة بين البنوك مثل سعر الليبور.

وفي أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، يمكننا رؤية العوامل المحركة لانخفاض صافي هامش الفائدة بواقع 12 نقطة أساس من 2.26% للربع الأول من العام 2021 إلى 2.14% لهذا الربع. فقد ساهم النمو القوي للقروض على أساس سنوي، في زيادة صافية قدرها 3 نقاط أساس في صافي هامش الفائدة، بينما أثر كل من التحركات المتعلقة بالأصول الأخرى وارتفاع تكلفة التمويل سلباً على صافي هامش الفائدة بواقع 9 نقاط أساس و6 نقاط أساس على التوالي.

نتنقل الآن إلى الشريحة التالية.

كما نرى أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، فقد بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد في الربع الأول من العام 2022 نحو 67.8 مليون دينار كويتي، محققاً نمواً قوياً بنحو 8.7 مليون دينار كويتي، ما نسبته 14.7% مقارنة بنفس الفترة من العام 2021. وقد ساهم صافي الاعتاب والعمولات بنحو 42.2 مليون دينار كويتي، في حين ساهمت إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية بما قيمته 13 مليون دينار كويتي، بينما بلغت مصادر الإيرادات الأخرى من غير الفوائد (والتي تشمل بشكل رئيسي إيرادات الاستثمار) 12.7 مليون دينار كويتي.

سجل صافي الاعتاب والعمولات ارتفاعاً بنسبة 7.1% مقارنة بأداء الربع الأول من العام 2021، نتيجة للمساهمة القوية من مختلف قطاعات الأعمال. فيما شهد صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية لهذا الربع نمواً بنحو 4.9 مليون دينار كويتي مقارنة بالربع الأول من العام 2021، حيث استفادت من تأثير التحركات الإيجابية للعملة على إصداراتنا من السندات المقومة بالدولار الأمريكي ضمن الشريحة الأولى الإضافية من رأس المال وزيادة حجم المعاملات.

هذا بينما نمت الإيرادات الأخرى من غير الفوائد بمقدار 1.1 مليون دينار كويتي مقارنة بالربع الأول من العام 2021، والتي تتضمن صافي إيرادات الاستثمار الذي شهد نمواً بنحو 3.9 مليون دينار كويتي ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تحسن تقييمات السوق للاستثمارات. كما تضمن الربع الأول من العام 2021 أرباحاً لمرة واحدة ناتجة عن بيع أصول، والتي تم تسجيلها ضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى في بيان الدخل.

ويعد أداء إيرادات الرسوم والعمولات للمجموعة قوياً حيث تتنوع مصادرها بين مجموعة من المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة. ومن الجدير بالملاحظة أن المصدر الرئيسي لإيرادات غير الفوائد يتمثل في الأنشطة المصرفية الأساسية المتصلة بالأعمال عوضاً عن الإيرادات الأكثر تقلباً من أنشطة التداول.

وارتفعت الإيرادات من غير الفوائد خلال فترة الربع الأول من العام 2022 بنحو 16.9% مقارنة بالربع الرابع من العام 2021، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع تقييمات الاستثمارات.

ننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيمن من الشريحة. فقد بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية للربع الأول من العام 2022 نحو 92 مليون دينار كويتي، وعلى الرغم من ارتفاعها بنسبة 12.1% مقارنة بالربع الأول من العام 2021، إلا أنها كانت متماشية مع الاتجاه الذي تم تسجيله في الأرباع الأخيرة وأقل بنحو هامشي عن الربع الرابع 2021 كما يعكس جزء من نمو التكاليف وزيادة مستويات الأنشطة داخل الكويت وعلى مستوى شبكة الفروع الخارجية للمجموعة، وذلك في ضوء تزايد النظرة التفاؤلية مقارنة بالربع الأول من العام 2021.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن المصروفات التشغيلية للمجموعة تعكس مواصلة الاستثمار في مبادرات العمل والتقنيات والعمليات الرئيسية لتمكين المجموعة من تقديم أفضل الخدمات لعملائها وتحسين مواردها بما يعكس بشكل إيجابي على الكفاءة التشغيلية.

كما تستمر قنواتنا الرقمية في لعب دور محوري في خدمة العملاء، حيث زادت المعاملات الإلكترونية إلى مستويات قياسية. كما نواصل العمل على مجموعة من المنتجات المختارة في بعض النطاقات الجغرافية مثل أنشطة إدارة الثروات العالمية لدينا، وتوسيع عملياتنا المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان، وكذلك عملياتنا في بنك الكويت الوطني - مصر.

ونتيجة لذلك، بلغ معدل التكلفة إلى الدخل في الربع الأول من العام 2022 نحو 38.9% مقابل 37.1% في الربع الأول من العام 2021، لكنه ظل دون مستويات العام الكامل 2021 والتي بلغت 39.6%.

ننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض.

بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 12.5 مليون دينار كويتي للربع الأول من العام 2022، بانخفاض نسبته 70.6% عن الربع الأول من العام 2021 الذي بلغت فيه 42.6 مليون دينار كويتي. وكانت مخصصات الربع الأول من العام 2022 بالكامل تقريباً من مخصصات التسهيلات الائتمانية، بالإضافة إلى مبالغ صغيرة لمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية الأخرى. بينما شملت المخصصات المحددة صافي تحرير مخصصات بقيمة 40.5 مليون دينار كويتي نتيجة لاسترداد مبالغ مخصصات خسائر ائتمانية تم أخذها خلال السنوات السابقة. وفي الوقت ذاته، فقد قامت المجموعة بتجنيب مخصصات في سياق الأعمال العادية لعملاء التجزئة والشركات في الكويت والفروع الخارجية، وتستمر المجموعة في اتباع نهج متحفظ في إدارة انكشافاتها الائتمانية، ولهذا قامت بتجنيب مخصصات احترازية.

وقد بلغت تكلفة المخاطر للربع الأول من العام 2022 نحو 24 نقطة أساس مقابل 63 نقطة أساس للفترة الكاملة للعام 2021. وقد نتج هذا الانخفاض في تكلفة المخاطر عن الانخفاض الكبير في مخصصات خسائر الائتمان، والتي استفادت من استرداد مخصصات القروض كما هو موضح أعلاه.

وهنا أود الإشارة إلى أن المركز المالي للمجموعة لا يزال قوياً ويتمتع بمستويات عالية من الجودة الائتمانية، إلى جانب مستويات رسمة قوية يتميز بها بنك الكويت الوطني فضلاً عن قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية تساهم في تعزيز قدرة استيعاب البنك لخسائر الائتمان.

نتنقل الآن لشريحة العرض التالية.

من خلال عرض هذه الشريحة، سوف أتناول بمزيد من التفاصيل جانب تنوع الإيرادات عن طريق الفروع الخارجية والذراع الإسلامي للمجموعة.

تستمر مجموعة بنك الكويت الوطني في الاستفادة من ميزة فريدة بين البنوك الكويتية تتمثل في الانتشار الجغرافي الواسع لعملياتها وقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في آن واحد، حيث يمنحها هذا التنوع أعمال المجموعة ميزة تنافسية قوية، ويوفر درجة كبيرة من المرونة لأرباحها.

كما هو مبين في الرسم البياني أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، فبينما بقيت الإيرادات التشغيلية من العمليات الخارجية للمجموعة عند مستويات مماثلة للربع الأول من العام 2021، فقد بلغ صافي الربح من العمليات الخارجية نحو 20.2 مليون دينار كويتي، بارتفاع قدره 10.5 مليون دينار كويتي، والذي يعود بشكل رئيسي إلى انخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر الائتمان المتوقعة خلال هذه الفترة. وقد سجلت الفروع الخارجية نسبة مساهمة قوية في كل من الإيرادات التشغيلية وصافي الربح للمجموعة بنحو 24% و 17% على التوالي.

كما حقق بنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة، صافي أرباح للربع الأول من العام 2022 بنحو 17 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 34.4% عن الربع الأول من العام 2021، ويرجع ذلك إلى انخفاض المخصصات والنتائج التشغيلية القوية نتيجة للنمو المستمر في حجم الأعمال.

وأخيراً في الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن للشريحة، تلاحظون مساهمة الفروع الخارجية وبنك بوبيان في إجمالي أصول المجموعة بنسبة 38% و 22% على التوالي، ما يعزز من استراتيجية تنويع مصادر الإيرادات لدى المجموعة.

نتنقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سوف نلقي نظرة على بعض اتجاهات البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي خلال هذه الفترة.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات بنهاية مارس 2022 نحو 33.7 مليار دينار كويتي، بزيادة نسبتها 8.7% عن إجمالي الموجودات بنهاية مارس 2021، و 1.3% مقارنة بالربع السابق. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض قيمة الجنيه المصري لم يكن له تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة، في ضوء ما يمثله حجم بنك الكويت الوطني - مصر بالنسبة للمجموعة.

وسجلت قروض وسلفيات المجموعة البالغة 20.1 مليار دينار كويتي نمواً قوياً على أساس سنوي بنسبة 12.3% و 1.7% فصلياً خلال الربع الأول. وتم تحقيق نمو في محفظة القروض في الكويت بشقيها التقليدي والإسلامي، وكذلك في العمليات الخارجية.

وعلى صعيد ودائع العملاء، والتي لا تشمل ودائع البنوك وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، فقد استقرت عند مستويات 18.3 مليار دينار كويتي المسجلة بنهاية ديسمبر 2021، إلا أنها حققت نمواً بنسبة 7.4% على أساس سنوي. كما ارتفعت ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بنحو 12.3% خلال هذا الربع لتصل إلى 3.5 مليار دينار كويتي. واستمر نمو الودائع المصرفية الأساسية لقطاع

التجزئة لدى المجموعة – بنوعها التقليدي والإسلامي- وإن كان بمعدل أقل من العام الماضي. ويستمر المزيج التمويلي العام للمجموعة مستقراً وإيجابياً بالنسبة لها.

ويعكس النمو في الودائع المصرفية لقطاع التجزئة مواصلة التركيز على هذا الجانب من أعمالنا، وذلك من خلال الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وثقة العملاء به وقوة تصنيفه الائتماني.

وتشكل ودائع العملاء حالياً نسبة جيدة تبلغ 64% من إجمالي مزيج تمويل المجموعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وعلى الرغم من استمرار تخفيف بنك الكويت المركزي لبعض المتطلبات الرقابية، إلا أن المجموعة نجحت في الحفاظ على مستويات السيولة المطلوبة قبل هذا التعديل وبما يتوافق مع متطلبات اتفاقية بازل 3.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية للربع الأول من العام 2022 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

فقد تحسن معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين للربع الحالي إلى 13.4% مقارنة بنحو 10.4% للفترة المماثلة من العام 2021. كما بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 1.41% مقارنة بنحو 1.13% لنفس الفترة من العام 2021.

وحافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال لديها حيث بلغ 17.8%، مع انخفاض هامشي عن النسبة المسجلة بنهاية ديسمبر من العام 2021 والتي بلغت 18.1%. وبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ومعدل كفاية رأس المال الأساسي- الشريحة 1 من حقوق المساهمين 13.0% و 15.4% على التوالي. وتجدر هنا ملاحظة عدم أخذ الأرباح المرحلية في الاعتبار عند احتساب معدل كفاية رأس المال للربع الأول من العام 2022.

أما فيما يتعلق بنسب جودة الأصول، فيلاحظ تحسن نسبة القروض المتعثرة حيث بلغت 1.12% بنهاية هذا الربع مقابل 1.68% بنهاية مارس 2021، و 1.04% بنهاية ديسمبر 2021. ويعزى تراجع نسبة القروض المتعثرة إلى تحسن الجودة الائتمانية لبعض العملاء، وكذلك قيام البنك بشطب بعض المديونيات.

ونتيجة لذلك، فقد تحسنت نسبة تغطية القروض المتعثرة حيث بلغت 302% بنهاية مارس 2022.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

أود الحديث هنا بمزيد من التفاصيل عن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحتسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. فإن البنوك في الكويت تقوم بشكل ربع سنوي باحتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ويعتمد نظام المخصصات الذي سيتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية؛ أيهما أعلى.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

ويوضح الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من الشريحة زيادة متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة كما في مارس 2022 إلى 504 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 462 مليون دينار كويتي في ديسمبر 2021. وترجع الزيادة في المبالغ المطلوبة لخسائر الائتمان المتوقعة مقارنة بنهاية العام الماضي إلى التغييرات في بعض عوامل الاقتصاد الكلي والتي تشكل مدخلات في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ومع ذلك، يبقى المبلغ الحالي لخسائر الائتمان المتوقعة أقل بكثير من مستويات الربع الأول من العام 2021 والبالغة 589 مليون دينار كويتي.

وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (المحتسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن) والمخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي هما نظامان مختلفان ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، فإنه كما في مارس 2022، تجاوزت مخصصات الميزانية العمومية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة بما يتماشى مع إرشادات بنك الكويت المركزي بنحو 232 مليون دينار كويتي، ما يوفر احتياطياً كبيراً للمجموعة لتحمل أي تأثير سلبي محتمل لحالة عدم اليقين السائدة على متطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.

وننتقل الآن إلى الشريحة الأخيرة من العرض.

وقبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي خلال الربع الأول من العام 2022.

اتسمت نتائج بنك الكويت الوطني للربع الأول من العام 2022 باستمرار حالة التعافي والانتعاش الملحوظ في تحسن العوامل الرئيسية المحركة للأنشطة التشغيلية، والنمو القوي للقروض، وانخفاض مخصصات الخسائر الائتمانية ومخصصات خسائر انخفاض القيمة، وقوة الميزانية العمومية ومستويات السيولة، ومنانة قاعدة رأس المال.

ننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للفترة المتبقية من العام 2022.

ما زلنا متفائلين بالتحسن المستمر في الظروف العامة للبيئة التشغيلية على الرغم من الارتفاع الأخير في أعداد حالات الإصابة بفيروس كورونا في بعض البلدان. فمن المتوقع ارتفاع أسعار الفائدة القياسية خلال في العام الحالي. وقد استفاد صافي إيرادات الفوائد للبنك بشكل عام من سينايريو ارتفاع أسعار الفائدة. ومع ذلك، فإن توقيت وحجم رفع أسعار الفائدة المحلية قياساً على أسعار الفائدة العالمية لا يزال غير معروف.

وفيما يتعلق بنمو القروض، سجلت المجموعة نمواً في القروض على أساس فصلي بنسبة 1.7% خلال الربع الأول من العام 2022، وتستمر توقعاتنا بأن تشهد القروض نمواً برقم كبير في خاتمة الأحاد خلال الفترة المتبقية من هذا العام.

أما فيما يخص صافي هامش الفائدة، فوفقاً للسينايريو الحالي، وبغض النظر في الارتفاع المحتمل في أسعار الفائدة القياسية، فإنه من المتوقع بقاء صافي هامش الفائدة إلى حد كبير عند مستويات مماثلة لمتوسط العام 2021، مع احتمالية حدوث انخفاض طفيف، وذلك بسبب التأثيرات المحتملة على تكلفة التمويل. إلا أنه من المتوقع استفادة صافي إيرادات الفائدة وبالتالي صافي هامش الفائدة من رفع أسعار الفائدة.

وفيما يخص نسبة التكاليف إلى الدخل والتي بلغت 38.9% للربع الأول من العام 2022، فوفقاً لسينايريو ثبات أسعار الفائدة واستمرار البرنامج الاستثماري لدعم مختلف مبادرات المجموعة، فإنه من المتوقع بقاء نسبة التكاليف إلى الدخل خلال الفترة المتبقية من العام 2022 عند مستويات مماثلة إلى حد كبير للعام 2021.

ونظراً لاستمرار حالة عدم اليقين الناتجة عن تداعيات الجائحة التوترات الجيوسياسية المستمرة، فإننا نرى أنه ليس من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية محددة بشأن تكلفة المخاطر، وبالتالي توقعات بشأن الأرباح وكفاية رأس المال. إلا أن عمليات الاسترداد خلال الربع الأول من العام 2022 قد أدت إلى انخفاض تكلفة المخاطر بواقع 24 نقطة أساس، وهو أمر لا نتوقعه لفترة العام الكامل. وكانت تكلفة المخاطر قد بلغت 63 نقطة أساس للعام 2021، ما يجعلنا متفائلين تفاؤلاً حذراً ببقاء تكلفة المخاطر عند مستويات جيدة خلال العام 2022 على غرار العام 2021 أو أقل منه بشكل طفيف. كما نأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع أهدافنا في الحفاظ عليها عند مستويات أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وبهذا ينتهي استعراض النتائج المالية.

شكراً لك سوجيت.

أمير حنا:

شكراً لك سيد عصام.

كما هو معتاد سنتوقف قليلاً حتى نرد إلينا جميع الأسئلة ثم نبدأ في الرد عليها تباعاً.

لدينا قائمة طويلة نسبياً من الأسئلة، وسنجيب عنها بالترتيب، ولكن سنحاول أيضاً تجميعها حسب المواضيع توفيراً للوقت.

السؤال الأول عما إذا كان البنك يتوقع سيناريو لا يقوم فيه بنك الكويت المركزي بزيادة سعر الخصم بينما يقوم برفع المؤشر القياسي للفائدة على الودائع بما يتسبب في ضغط على الهوامش .

إليك سوجيت.

سوجيت رونغي:

لا تزال الطريقة التي سيتعامل بها بنك الكويت المركزي مع عمليات الرفع المتكررة لأسعار الفائدة عالمياً غير واضحة بما يكفي في الوقت الحالي. ففي التجربة الأولى الشهر الماضي، تبع بنك الكويت المركزي الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة ونتوقع استمرار هذا النهج على المدى القصير. ولكن في الوقت ذاته، لا يتبع بنك الكويت المركزي بالضرورة كافة قرارات أسعار الفائدة عالمياً عندما يتعلق الأمر باتجاهات رفع أسعار الفائدة.

أمير حنا:

السؤال الثاني مكرر إلى حد ما حول توقعات تكلفة المخاطر. كيف ترون تكلفة المخاطر مستقبلاً؟ وهل ستظل هناك حاجة إلى أخذ مخصصات عامة؟ أيضاً، ما هي مجموعة المخصصات المحددة التي من المعتزم تحريرها؟

سوجيت رونغي:

كما سبق أن ذكرنا، فإن تكلفة المخاطر في الربع الأول ليست ما نتوقعه للعام بأكمله، فمن المتوقع أن تعود تكلفة المخاطر إلى مستوياتها الطبيعية لفترة العام كاملاً، وأن تكون قريبة من المستويات المسجلة العام الماضي؛ ربما مع اتجاه هبوطي طفيف، لكن قطعاً ليس بنفس المستويات التي رأيناها في الربع الحالي.

فيما يخص المخصصات العامة، فإن البنك يتبع دائماً نهجاً متحفظاً فيما يتعلق بسياسة المخصصات، ونتوقع أن يستمر ذلك في المستقبل.

أما فيما يتعلق بالمخصصات المحددة، فإننا لا نعتزم تحرير أي جزء محدد منها ما لم تكن هناك عمليات استرداد كما رأينا خلال الربع الحالي.

أمير حنا:

لماذا لا يزال نمو ائتمان الشركات بطيئاً على الرغم من تعافي الأنشطة التجارية؟ وكيف ترون نمو ائتمان الشركات للفترة المتبقية من العام؟

عصام الصقر:

انتمان الشركات ليس بطيباً بل يتحسن وما زلنا في بداية العام. وهناك نمو محتمل بالفعل في الفترة القادمة. ونأمل أن نشهد انتعاشاً قوياً بحلول الربع الثاني أو الثالث وأن يعكس ذلك على نتائجنا المالية.

أمير حنا:

متى تتوقعون أن تنعكس الاستثمارات الأخيرة في القنوات الرقمية على تحسن نسبة التكلفة إلى الدخل؟

سوجيت رونغي:

قام البنك مؤخراً بإطلاق بنك وياي الرقمي، ولا نزال في المراحل الأولى من رحلتنا المصرفية الرقمية. ويأتي انعكاس مثل تلك المبادرات على خفض التكلفة لاحقاً؛ مع مواصلة التقدم والوصول بتطورنا إلى مراحل متقدمة. لذلك، لا أظن أنه من المتوقع أن تتحسن نسبة التكلفة إلى الدخل بسبب الاستثمارات الرقمية خلال العام الجاري.

أمير حنا:

هل يمكنكم استعراض بعض الأرقام الخاصة بمبلغ الودائع وعدد العملاء التي استطاع بنك وياي الجديد جذبها؟

عصام الصقر:

أنشطة بنك وياي تحرز تقدماً بشكل جيد، لكننا ما زلنا في مراحل مبكرة للإعلان عن تلك الأرقام. ولكن الأرقام أفضل مما كان متوقعاً وسنقوم بالإفصاح عن البيانات في الوقت المناسب.

أمير حنا:

سؤال آخر حول تكلفة المخاطر، ما هي مستويات تكلفة المخاطر الطبيعية من وجهة نظر البنك؟

سوجيت رونغي:

كما سبق أن أوضحنا، فإننا نتوقع مستويات أقل قليلاً مما رأيناه العام الماضي، حيث بلغت تكلفة المخاطر العام الماضي 63 نقطة أساس، ونرى أن هذا النطاق مع اتجاه هبوطي يمكن اعتباره مستوى طبيعياً.

أمير حنا:

لماذا بقيت التوقعات الخاصة بصافي هامش الفائدة مستقرة إذا كان هناك بالفعل رفع لأسعار الفائدة؟

سوجيت رونغي:

كان هناك ارتفاع في سعر الفائدة في شهر مارس وقد أخذنا في الاعتبار هذا الارتفاع في السيناريو الأساسي لدينا. وفي الوقت ذاته، شهدنا بعض الزيادة الإضافية في تكلفة التمويل. وكما تلاحظون فقد تم رفع سعر الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي بواقع 25 نقطة أساس بينما ارتفع سعر الليبور بشكل كبير. واليوم، تجاوز سعر الليبور لمدة 3 أشهر بأكثر من 1%، ولامس بالفعل 1.15%، بينما كان في بداية العام عند 25 نقطة أساس. ولهذا السبب فنحن متحفزون بعض الشيء فيما يخص الزيادات المتوقعة في تكلفة التمويل، ومن ثم بقيت توقعاتنا الخاصة بصافي هامش الفائدة مستقرة.

أمير حنا:

لدينا سؤال عن الودائع، هل تتوقعون أن تساهم زيادة السيولة الحكومية بسبب ارتفاع أسعار الطاقة في تدفق الودائع إلى الميزانية العمومية للبنك، وهل ذلك من شأنه أن يساعد في تخفيف الارتفاع المحتمل في تكلفة التمويل.

سوجيت رونغي:

لا يعتمد البنك على أي مصدر تمويل محدد لإدارة السيولة، بل لديه مصادر متنوعة تشمل ودائع أساسية قوية للغاية في شكل ودائع التجزئة فضلاً عن الودائع التي يتم جذبها من خلال شبكة فروعها الدولية. لذلك ودون الحاجة للاعتماد على الودائع الحكومية، فإن أي تدفق من الودائع الحكومية هو بالطبع موضع ترحيب ويعتبر أمراً جيداً للبنك، ولكن بشرط أن تكون بالتكلفة المناسبة؛ فإذا كانت هناك تدفقات من الودائع الحكومية بالتكلفة المناسبة للبنك، فستكون محل ترحيب بالطبع.

أمير حنا:

هل تعتقدون أن حالة عدم اليقين التي تكتنف المشهد السياسي يمكن أن تؤجل إقرار قانون الرهن العقاري المقترح؟

عصام الصقر:

كما ذكرتم، فإن هناك حالة كبيرة من عدم اليقين على الصعيد السياسي في الكويت حالياً، كما أن هناك الكثير من التوتر بين الحكومة والبرلمان، لكننا نتمسك برأينا بأن كلا القانونين (قانون الدين وقانون الرهن العقاري) سيتم إقرارهما في نهاية المطاف وذلك على الرغم من تحسن الأوضاع المالية العامة مؤخراً على خلفية ارتفاع أسعار النفط. ولكن بشكل عام، فإن التوترات السياسية لها تأثير سلبي على

الإصلاح والتنويع الاقتصادي، إلا أن الحكومة في وضع صعب للغاية ولديها بدائل محدودة جداً لا تترك أمامها أي خيار سوى إقرار العديد من القوانين المهمة مثل قانون الرهن العقاري وقانون الدين العام. باختصار، نحن على يقين من أن هذين القانونين سوف يتم إقرارها قريباً حيث لا توجد خيارات لدى الحكومة سوى تمرير هذين القانونين.

أمير حنا:

وردتنا بعض الأسئلة عن صافي هامش الفائدة نظراً لوجود حاجة لمزيد من الإيضاح، السؤال يطلب توضيحاً حول الاتجاهات الخاصة بثبات صافي هامش الفائدة حتى مع الارتفاعات المتوقعة في أسعار الفائدة؟ هل هذا بسبب تكاليف التمويل المرتفعة المتوقعة أم أن لدينا لبساً في هذا الشأن؟

ولدينا سؤال مشابه يطلب تقديم بعض التوجيهات بشأن صافي هامش الفائدة على افتراض حدوث رفع لأسعار الفائدة من 6 إلى 7 مرات.

سوجيت رونغي:

إن التوجيهات التي قدمناها قائمة على السيناريو الأساسي في حالة عدم رفع أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي. إذا كنا نتحدث عن 6 إلى 7 عمليات لرفع أسعار الفائدة الفيدرالية، فسوف يكون لدينا بالتأكيد تأثير إيجابي على بيان الأرباح والخسائر من خلال صافي إيرادات الفائدة وصافي هامش الفائدة للبنك. ومع ذلك، علينا أن ننتظر لنرى كم من هذه الارتفاعات المتوقع أن يقوم بها بنك الاحتياطي الفيدرالي سيتبعها رفع سعر الخصم المحلي من قبل بنك الكويت المركزي. ولكن لإعطائكم مثلاً عما يمكن توقعه، فإن تأثير زيادة 25 نقطة أساس على صافي هامش الفائدة، لفترة سنوية كاملة وافترض تغيير مماثل على الموجودات والمطلوبات، سيستفيد صافي هامش الفائدة بمقدار 4 إلى 5 نقاط أساس. ويمكنكم استخدام هذا كمقياس أساسي لتأثير رفع أسعار الفائدة من قبل بنك الكويت المركزي وبنك الاحتياطي الفيدرالي.

هناك سؤال آخر حول سوق المشاريع والتوقعات المستقبلية في هذا الصدد؟

أمير حنا:

عصام الصقر:

كما ذكرنا كان هناك تباطؤ في وتيرة ترسية المشاريع مؤخراً بسبب الخلاف بين الحكومة والبرلمان. لكن الآن، وعلى الرغم من استقالة الحكومة، أدى تحسن الوضع الصحي وتخفيف القيود المفروضة لاحتواء الجائحة إلى زيادة أنشطة الشركات خلال العام 2021، حيث بلغت قيمة المشاريع التي تمت ترسيتهـا 1.5 مليار دينار كويتي. ونتوقع ترسية المزيد من المشاريع في مختلف القطاعات بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والاتصالات والبتر وكيمويات، وغيرها من القطاعات. ومن المفترض أن نشهد انتعاشاً في نشاط المناقصات وترسية المشاريع خلال العام 2022 مع تقديرات بترسية مشاريع قيمتها حوالي 2 إلى 3 مليارات دينار كويتي خلال الفترة المتبقية من العام.

وردنا سؤال عن الحسابات الجارية وحسابات التوفير، ما هي حصة الحسابات الجارية وحسابات التوفير من إجمالي الودائع كما في مارس 2022 مقارنة بديسمبر 2021؟

أمير حنا:

سوجيت رونغي:

ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير للبنك مستقرة جداً على مر السنين، حيث تقارب نسبة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير ما يقارب 50% من إجمالي الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء والمؤسسات المالية معاً)، وتعتبر هذه النسبة مشابهة إلى حد ما مع ما شهدناه في ديسمبر 2021.

لدينا المزيد من الأسئلة عن قانون الرهن العقاري والتي أعتقد أننا تناولناها من قبل.

أمير حنا:

أعتقد أن هذه هي معظم الأسئلة التي لدينا، وهناك سؤالان لا يمكننا الإجابة عليهما للأسف بسبب الإفصاحات ولكن بخلاف ذلك لا توجد أي أسئلة أخرى في القائمة.

إذا كانت لديكم أي أسئلة متابعة أو بشأن أي موضوعات أخرى، فيمكنكم إرسالها مباشرة إلى البريد الإلكتروني الخاص بعلاقات المستثمرين حيث سنقوم بالإجابة عليها بكل سرور. شكراً جزيلاً لوجودكم معنا اليوم.